التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2016/10/17

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	سياسيون وأكاديميون: الملك حسم الجدل حول وصف الدولة الأردنية بأنها مدنية ديمقراطية (حديث الدكتور عدنان بدران)	6	الدستور
.2	التربية : امتحان واحد لـ"التوجيهي"	14	الرأي
.3	اشهار كتاب "تاريخ جامعة اليرموك وأحداثها"	16	الرأي
.4	"المعلمين" تستنكر استدعاء منتسبيها للحكام الإداريين	5 أ	الغد
.5	تربويون: "التربية" لم تستطع تعزيز قيم المواطنة	8 أ	الغد
.6	الأردنية تكرم أكاديميين من كلية التمريض لحصولهم على جوائز عربية	10	الدستور
.7	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

أكّدوا ضرورة وضع استراتيجية عمل واضحة لتطبيق ورقة جلالته النقاشية السادسة على أرض الواقع

سياسيون وأكاديميون: الملك حسم الجدل حول وصف الدولة الأردنية بأنها «مدنية ديمقراطية»

■ الورقة تعد أفضل ما قيل في موضوع العدالة واحترام سيادة القانون

■ على الحكومة التعامل مع الأوراق النقاشية بوضوح وأن يتحرك المجتمع لجعل الأردن قدوة للعرب جميعا

■ «السادسة» تمثل سياسة واضحة وركائز أساسية تدعو للتنوع والوسطية والاعتدال والانفتاح على الآخر

□ عمان – الدستور – امان السائح وتيقن عبدالهادي ودينا سليمان ونسيم عنيزات

حدد جلالة الملك عبد الله الثاني دليل عمل واضحا للمواطن والمؤسسات في آن واحد للعمل الوطني الذي يقود لدولة مدنية تتمتع بروح المواطنة وحب الوطن والانتماء بمعناه الحقيقي، من خلال تطبيق سيادة القانون، والابتعاد عن الوساطة والمحسوبية بكل أشكالها وصولا للكافة الفرص التي تشعر المواطن بالعدالة لتتلاشى بذلك الكثير من تشوّهات المجتمع.

ووضع جلالة الملك في الورقة النقاشية السادسة التي نشرها أمس الأول نهج عمل واضحا بلغة لا تتطلب أي تفسير أو جدل، يقول جلالته «نتمكن من تعزيز منعتنا ومواجهة التحديات بثقة وصلابة ونحقق النمو والازدهار. هناك موضوع رئيس أطرحه في هذه الورقة النقاشية؛ وهو بالنسبة لي ما يميز الدول المتقدمة الناجحة في خدمة مواطنيها وحماية حقوقهم. وهو الأساس الحقيقي الذي تُبنى عليه الديمقراطيات والاقتصادات المزدهرة والمجتمعات المنتجة، وهو الضامن للحقوق الفردية والعامة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة. والباني لمجتمع آمن وعادل؛ إنه سيادة القانون المعبِّر الحقيقي عن جبنا لوطننا الذي نعتز به».«إن إعلانات الولاء والتغني للأردن تبقى مجردة ونظرية في غياب الاحترام المطلق للقوانين»، وبذلك تبدو الصورة غاية في الوضوح لجمع البحث عن حلول لأي مشاكل يعاني منها المجتمع بل وصفة آمنة لمواجهة التحديات وحتى اضطرابات المنطقة.

ووزع جلالته مسؤولية سيادة القانون على المواطنين والمؤسسات. عندما قال جلالته «إن مسؤولية تطبيق وإنفاذ سيادة القانون يمسادوة وعدالة ونزاهة تقع على عاتق الدولة. ولكن في الوقت نفسه، يتحمل كل مواطن مسؤولية ممارسة وترسيخ سيادة القانون في حياته اليومية». وبذلك يصبح على الجميع الالتزام بتطبيق القانون وهو مصدر منعتنا وقوتنا وصولا لما يرنو له جلالة الملك للأردن وللمواطنين. وهي بطبيعة الحال مثالية المجتمع والحياة.

وأشّر جلالة الملك لنقطة غاية في الأهمية عندما قال «كم يؤلمني ويغضبني أن أرى لحظة تموت في أحضان والدها في عرس أو احتفال تطلق فيه نيران الأسلحة. أو أمّا تُودّع ابنها دون أن تعلم أنه لن يعود بسبب سائق لم يحترم القانون. أو طالبا متفوقا فقد فرصته لعدم تطبيق سيادة القانون. أو مجرما ينعم بالحرية دون مساءلة، وغيرها من أمثلة نسمّا جميعاً وتمس حقوقنا وتفرق بيننا، ولهذا الواقع الذي يمر بمجتمعنا بشكل مستمر حل واحد كما أكد جلالة الملك هو تطبيق القانون، فسيادته تجعل من المجتمع مثاليا والحياة نموذجية بعيدة عن أي تجاوزات أو أخطاء.

وحسم جلالة الملك ما أثير مؤخرا حول الدولة المدنية والعلمانية، مؤكدا جلالته جملة القول إن الدولة المدنية هي دولة القانون التي تستند إلى حكم الدستور وأحكام القوانين في ظل الثوابت الدينية والشرعية. وترتكز على الحوار الفاعل والمتبادل والرأي الآخر. وتحدد فيها الحقوق والواجبات دون تمييز بين المواطنين بسبب الدين أو اللغة أو اللون أو العرق أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري» موضحا جلالته أن الأردن دولة مدنية تحترم الدين وتضعه في مساحة أهم من أي مجال سياسي في مكانة أكثر قوة ومنعة وتطبيق.

وتناول جلالته أيضا في ورقته أهمية تطوير الادارة العامة وتوفير فرص لجميع المواطنين بشكل يحقق العدالة. ويلفي أي مبدأ للوساطة وتطوير الجهاز القضائي، لتشكل الورقة عملياً خريطة طريق للوصول للمثالية في المجالات كافة. مؤكدا جلالته أن بذلك «مبادئ تشكل جوهر الدولة المدنية. فهي ليست مرادفا للدولة العلمانية، فالدين في الدولة المدنية عامل أساس في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية. وهو جزء لا يتجزأ من دستورنا. ولا يمكن أن نسمح لأحد أن يستغل أو يوظف الدين لتحقيق مصالح وأهداف سياسية أو خدمة مصالح فئوية».

وفي رصد خاص لـ«الدستور» لأهمية ما ورد في ورقة جلالة الملك أكد سياسيون واكاديميون ووزراء سابقون أن يجب وضع استراتيجية عمل واضحة لتطبيق الورقة على أرض الواقع، ولا يجوز أن تمرّ دون الأخذ بكل ما ورد بها.

طاهر المصري

رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري قال إنه لا يمكن أن يقيم الأفراد الأفكار التي وردت في الورقة النقاشية السادسة لجلالته الملك إلا بالتأييد والترحاب والإعجاب، كونها تحتوي على كل ما يبحث عنه المجتمع الأردني من عدالة وسيادة للقانون، لاسيما وأن المواطن سمع الكثير من هذه الشعارات سابقا لكنه لم يتوصل لتحقيقها، بيد أن صاحب الجلالة وضع النقاط على الحروف عبر ورقته السادسة التي تعد أفضل ما قيل في موضوع العدالة واحترام سيادة القانون.

ووفق المصري فإن جلالة الملك لم يُصدر الورقة بهذه القوة والوضوح والتوقيت المناسب إلا لأنه يدرك أن المواطن أصبح بحاجة ماسة لتطبيق شعارات رُفعت دون محتوى، خاصة وأنه بعد مرور أشهر من صدور الأوراق النقاشية الخمس، كان هناك تجاوب ضعيف من قبل الحكومات لهذه المبادئ، في الوقت الذي تتطلب فيه هذه المبادئ خطة عمل تنفيذية مفصلة ذات مدى بعيد، علما بأن بعضها سوف يستغرق سنوات لإدخاله على المجتمع الأردني وتقبله له، وهو ما يسمى بالمواطنة والالتزام السياسي نحو التنفيذ الذي يجب أن يصاحب هذه الأفكار الرائعة.

وبحسب المصري فإن توقيت طرح الورقة النقاشية السادسة مقصود وبشكل مباشر من جلالته، خاصة في ظل وجود حكومي أعطى وثوابت جديدين إلى جانب الحكومة، وربما تغييرات قيادية أخرى قد تأتي لاحقا لتستكمل الورقة السادسة عقد هذه المؤسسات الموصول إلى الإصلاح الحقيقي وعدم التكتل في نبذي وتنفيذ والتعامل مع هذه الأفكار.

وأشار المصري إلى أن الشعب الأردني طالب في مراحل سابقة وبأعلى الأصوات بإجراء الإصلاح الحقيقي وطالب بالعدالة وبدولة المواطنة، لافتا إلى أن أوضح مثقيل من حاكم عربي تجاه شعبه تجسد في الأوراق النقاشية لجلالة الملك لاسيما الأخيرة.

وأعرب المصري عن أمله في أن يتم التعامل مع الأوراق النقاشية حكوميا بشكل واضح، وأن يتحرك المجتمع الرسمي والشعبي في اتجاه واحد لجعل الأردن قدوة للعرب جميعا.

د. عدنان بدران

وقال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إن جلالة الملك سبق في أوراقه النقاشية الست السلطتين التنفيذية والتشريعية بأفكار واقعية يجب تطبيقها والأخذ بها على محمل الجد. لاسيما الورقة النقاشية السادسة كونها تمثل سياسة واضحة وركائز أساسية تدعو للتنوع والوسطية والاعتدال ومأسسة الحريات والتعبير والانفتاح على الآخر واحترام الرأي الآخر والابتعاد عن العنصرية والنزاعات والاحترام المطلق للقانون والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ضمن ثوابت وطنية مهمة.

وأوضح بدران فإن الورقة النقاشية السادسة طرحت موضوعات في غاية الأهمية لاسيما في هذه المرحلة الحساسة وعلى رأسها الدولة المدنية، كونها الأساس في حفظ حقوق المواطنين جميعا، وضمان حق الأقلية، وإعطاء حرية الديانات والعبادات وسيادة القانون واحترام الدستور ووضع الأمور في نصابها.

وبحسب الدكتور بدران فإن على الجميع أن يدرك أهمية سيادة القانون واحترام الدستور الذين يغيابهما يصار إلى العبث في الحريات واحترام الرأي الآخر والوجوه للقوة والعنف عوضا عن النقاشات، وكذلك العبث في الديانات، وبروز الاتجاهات الدينية والمذهبية المتطرفة. وكذلك الاجتهادات المختلفة التي تتعدى على الدستور وسيادة القانون، الأمر الذي يتطلب التعامل على أساس المواطنة وليس على أسس أخرى كالهويات الدينية.

وأشار إلى أن المملكة تمر بوضع اقتصادي صعب نظراً للظروف المحيطة، الأمر الذي يستوجب الأخذ بحديث جلالته عبر التركيز على الطاقات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى التنمية السياسية، إلى جانب الاستثمار في الشباب كونهم عماد المستقبل، مجدداً جلالة حديثه الدائم عن البطالة وإيجاد فرص العمل، التي لا تتأتى من توسيع الوظائف في القطاع العام وإنما من كفاءة التعليم الجامعي والبحث العلمي والتركيز على تخريج الريادة على غرار الدول التي ليس لديها ثروات طبيعية وإنما عقول بشرية، لفتح فضاءات واسعة أمام الشباب للابتكارات الجديدة، داعياً إلى ضرورة إعادة النظر

■ جلالته قدّم نظرية إدارية هامة يجب دعمها وتطبيقها

■ سيادة القانون القاعدة الرئيسة التي تقوم عليها الديمقراطية وتبنى عليها قواعد العدالة والمساواة

بل حوار وتوافق فالدولة وجدت لخدمة الجميع دون استثناء والقانون هو الحكم في تصرفات الجميع فلا يحق لهوية ان تسيطر على كل الهويات ولا يحق لأحد ان يتجاوز القانون.

د. عزمي محافظة

رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عزمي محافظة أكد ان الورقة التي تحدث بها جلالة الملك هي بمثابة الدواء لكل مشاكل الأردن، وفي حال تم تطبيقها سيتم انهاء كافة القضايا العالقة بالمجتمع، مؤكدا ان ما تحدث به جلالته كان بمثابة دستور سلوكي ومنهجي يمكن ان يطبق على كل تفاصيل الحياة اليومية وان يقدم حلولا وكتابا مدروسا لاي فقرة او نوجه او ترتيب لمنهجية الحياة السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية.

واشار الى ان ما تطرق له جلالة الملك تحدث عن مفاصل الحياة في الأردن وهي امور بغاية الحيوية والتطور والتقدم، وعلينا جميعا ان نلتصق بتفاصيلها، وهي الورقة الاكثر ارتباطا بالحياة اليومية للناس وتلخص كل اداء المؤسسات والأفراد وهي كتاب مفتوح صريح وشفاف وضع الامور بنصابها الصحيح وقدم وجبة جاهزة ووضاحة ومفهومة لا تحتمل التأويل او التفسير للاجمال كافة وعبر المستقبل القادم.

وبين محافظة انه سيتم في الجامعة الأردنية وبكل اقسامها تبني ما ورد من تشريعات وأفكار واسس لرسم منهج الحياة في كل اقسام الجامعة وكلياتها، وعبر المحاضرات المتعلقة بالتربية الوطنية. وسيتم تدريس هذه الورقة لكافة الطلبة عبر انشطة سنقوم بها عمادة شؤون الطلبة في الجامعة لنشر هذه الورقة وما تحمله من افكار عبر عادية لابل تؤسس لفكر كل مواطن، وسنسعى بكل السبل لتبني كل ما ورد في الورقة النقاشية بالالتزام بالأنظمة والتعليمات شريطة ان يساعدنا المجتمع على التعامل مع هذه الأمور بثقافية وارادة وفهم.

واشار الى ان ما تحدث به جلالة الملك كان لسان حال الصامتين ولسان حال من لا يرغب بالحديث ولسان حال كل مواطن كان يبيته او عمله او كان يعمل باي مجال ولا يمكن ان نتجاوز ما ورد بالورقة من فهم واسع لكل شرائح المجتمع، حيث كانت الورقة واضحة جدا لكل مواطن يعيش داخل هذا المجتمع وكانت بمثابة ورقة نتبت بما لا شك فيه اطلاقا ان جلالته وهو قائد الوطن يعيش كل تفاصيل الحياة بالمجتمع ويعلم تمام العلم ما يجري باي بقعة في الاردن، وهو ما يحملنا جميعا مسؤولية الالتزام بالتفاصيل الورقة وتطبيقها على كل مناحي الحياة.

د. تركي عبيدات

رئيس جامعة الزيتونة الدكتور تركي عبيدات اكد ان هذه الورقة تتويج للاوراق السابقة وهي المحور الرئيس في تشكيل الدولة الاردنية، وبما تحمله من عنوان حول الدولة المدنية فهي تحمل مفاهيم تجذر المواطنة والمشاركة المجتمعية بكافة اطيافها للوصول الى مجتمع مدني مع الحفاظ على الدين..

ومبدأ سيادة القانون هو الأساس الذي يجب ان يفتح الطريق امام الكفاءات وبعد من الوساطة والمحسوبية، واعتقد انه يجب ان تستفيد جميع المؤسسات بالدولة الأردنية مما تضمنته هذه الورقة التي تدعو للتنوع الذي هو مصدر للازدهار والتنمية المستدامة.

واوضح ان الورقة تدعي الى معالجة الاختلالات بالامراض المجتمعية من طائفية وعنصرية وهي الضمان الاكيد لكل حقوق الانسان على جميع الصعد ومختلف المجالات.

واعتبر انه يجب ان تكون الورقة مفتاحا وعلينا ان نجذرها بكل المفاهيم والسلوكيات، مشيرا الى انه يجب ان يتم دمج هذه الورقة وتضمينها في مادة التربية الوطنية التي تدرس لجميع الطلبة في الجامعة، ويجب ان ترفق الجامعات على وجود دور كبير للاستاذ الجامعي ليس بالمعارف فقط بل القيم المجتمعية والسلوك المبني على الهوية الدينية وسيادة القانون، ونشاطات الطالب داخل الجامعة سواء كانت منهجية ام غير منهجية يجب ان تعزز بما قاله جلالة الملك، مؤكدا ان الجامعات الخاصة لها دور كبير في التنمية المستدامة وتحافظ على الاستثمار برأس المال الوطني والبشري، وللجامعات الخاصة ومالكيها دور في مراجعة مسيرتها على اساس العدالة والنزاهة والشفافية وان تكون عنصرا فاعلا في بناء الدولة الاردنية وان تناقش على كافة المستويات وان تسعى لاستقطاب وتخريج طلبة متميزين بما يعكس مخرجات الجامعة ونوعية الطلبة الخريجين.

د. هايل داود

وقال وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الاسبق الدكتور هايل عبد الحفيظ داود ان الورقة النقاشية الأخيرة تحدثت بموضوع مهم وهو الدولة المدنية وبينت مفهومها واظهرت ان الدولة المدنية هي التي تقوم على سيادة القانون واحترام مؤسسات الدولة وان المواطنين امام القانون سواء دون اي تمييز عرقي او ديني او طائفي فالوطن للجميع.

واكد داود ان هذا المفهوم هو التجسيد الحقيقي للدولة المدنية التي نريد والتي يطمح اليها الجميع وانها الضامن الاساس لحماية المواطن الكريمة وهي التي تشعره بانه يعيش في وطنه بامان وطمأنينة حيث انه يشعر ايضا ان الحقوق تصله بالقانون دون الواسطة والمحسوبية. وقال ان الورقة النقاشية السادسة تحمل اشارة واضحة لتكون خطة عمل لكل مؤسسات الدولة الاردنية وتحويل الورقة الى واقع معاش بنفذ فيه كل المحاور ابتداء من التربية والتعليم الى الجامعات والمساجد ووسائل الاعلام وكل مؤسسات الدولة الاردنية بشكل عام.

واكد انها ضمان بقاء المجتمع الاردني بامان واطمئنان في ظل هذه الظروف التي نحيط به. لافتا الى ان عدم سيادة القانون وانحيازها كان السبب في اثارة الفتن في الدول المجاورة التي تعيش الفوضى منذ سنوات. وقال ان جلالة الملك في هذا الطرح يؤكد انه سابق الجميع ويستوعب التحديات التي تواجهنا وبين ماهي قنوات الحل للمشاكل التي تواجهنا.

د. كمال ناصر

بدوره، قال الوزير الأسبق عضو مجلس الأعيان الدكتور كمال ناصر.. كعادته دائما فقد أضاء جلالة الملك النور لشعبه وانهى الجدل بخصوص وصف الدولة الأردنية بأنها دولة مدنية ديمقراطية. وهذه حقيقة ساطعة من خلال المواد التي يتضمنها الدستور وما هو منصوص عليه في التشريعات. وبذلك أنهى جلالة الملك الجدل بخصوص مدنية الدولة الأردنية، مبينا أنه ليس صحيحا بأن الدولة المدنية مرادفة للدولة العلمانية، كما انها ليست ضد الدين، وانما في الوثيقة التي سنها وشرعها سيدنا محمد في المدينة.

ولفت د.ناصر الى ان الدولة المدنية لا تكون إلا دولة ديمقراطية وبغير ذلك لا تكون دولة مدنية.

وأوضح أنه في أوراق جلالة الملك النقاشية السابقة بالاضافة الى هذه الورقة ما يعظم المواطنة حيث أصبح المواطن شريكا في صنع القرار وفي مواجهة التحديات وفي المكاسب ايضا من خلال آليات قانونية وثقافية وسياسية وغير ذلك. ويجمع المواطنون هوية وطنية جامعة تستوعب كافة الهويات الفرعية التي تلتزم بالهوية الجمعية في إطار من الدستور والتشريعات وبحيث تشكل جميعها وحدة وطنية أردنية في إطار من الولاء والانتماء، وكل اعتداء على الوحدة الوطنية هو اعتداء على السلم الاجتماعي والأمن الوطني وحق الطمأنينة الذي كفله الدستور.

وبين ناصر أن الهوية الوطنية الجامعة تتسع للتعددية والتنوع وقبول الآخر قلا اقصاء ولا تهميش ولا عنف ولا تطرف

الأمن والاستقرار ومواجهة الصعاب لوطننا العزيز الذي تمكّن بعزيمة أبنائه جميعا وحبهم لوطنهم من المحافظة على أمنه واستقراره ومد يد العون والمساعدة لإخواته الاردنيين بالرغم من امكانياتنا المحدودة.

وأشار الشخانبة إلى أن جلالة الملك أكد على أهمية سيادة القانون على أساس أنها القاعدة الرئيسة التي تقوم عليها الديمقراطية وبينى على أساسه قواعد العدالة والمساواة وهو قياس حب الوطن والولاء والانتماء وأن سيادة القانون هي مسؤولية جمعية تقع على عاتق الدولة والمواطن على حد سواء ويجب أن يخضع الجميع للقانون. وحتى يتحقق هذا المبدأ يجب أن يقوم المواطن بدوره وأن يكون حريصا على سيادة القانون في معاملاته اليومية سواء كان مواطنا أو مسؤولا. وأن يطبق ذلك أيضا على ادارة المؤسسات الرسمية وأهمية الخضوعها لآليات رقابية خاصة فيما يتعلق بالتعيينات الحكومية لتكون هذه المؤسسات قادرة على معالجة أي قصور وخلل.

وقال الشخانبة إن جلالة الملك أكد على أن سيادة القانون تتطلب تحقيق العدالة بعيدا عن الوساطة والمحسوبية وكذلك أكد على اهمية المؤسسة القضائية الأمر الذي يتطلب استراتيجية واضحة لتطوير أفق القضاء وتهيئة الهيئة القضائية من كوادر لتفعيل دورها.

وأوضح الشخانبة أن جلالة الملك تناول الحديث بتمأن الدولة المدنية ومفهومها وهي التي تحكم بالدستور والقوانين التي تطبق على الجميع بعدالة والتي تقوم على أساس فصل السلطات وعدم تغول أي سلطة على الأخرى، على أساس احترام الآخر والتعامل مع الجميع على حد سواء.

م. ماهر المدادحة

من جانبه، أكد الوزير الأسبق المهندس ماهر المدادحة على ضرورة تطبيق ما ورد في ورقة جلالة الملك السادسة، فضلا على تطبيق ما سبقها من أوراق، كون جلالة الملك يضع لنا أطرا عامة للعمل حتما يقود للنجاح. لكن للأسف بتنا نرى أن عملية تطبيق ما يرد في أوراق جلالة الملك يتم بآليات بطيئة جدا لا تعطي نتائج ايجابية كما يجب.

ولفت المدادحة إلى أن مفهوم الدولة المدنية الذي حسم جدله جلالة الملك يعني دولة الديمقراطية والقانون الذي يجب أن يطبق على الجميع بعيدا عن الواسطة والشللية، فبيت القصيد في ورقة جلالته هو تحديد مفهوم الدولة المدنية، ونحن في حال لم نلتزم بالقانون والابتعاد عن تطوير الادارة العامة حتما نحن بذلك نعطل مفهوم دولة المؤسسات والدولة المدنية، فغياب تكافؤ الفرص وعدم العدالة يبعدنا تماما عن ما يؤشر له جلالة الملك.

ولفت الى ضرورة وضع أسس عملية لتطبيق توجيهات جلالة الملك التي وضعها في الأوراق النقاشية كافة، ووضع تفاصيل الدولة المدنية في أطارها العملي وتطبيقه على أرض الواقع فكون ذلك يعزز الانتماء للوطن وبخلاف ذلك حتما لن نصل لما نريد وما يؤشر له جلالة الملك بوضوح.

■ الوطن للجميع والمواطنون أمام القانون سواء دون تمييز عرقي أو ديني أو طائفي

■ الدولة المدنية التي نريد الضامن الأساس لحياة المواطن الكريمة

.1

د. عدنان بدران

وقال رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران إن جلالة الملك سبق في أوراقه النقاشية الست السلطتين التنفيذية والتشريعية بأفكار واقعية يجب تطبيقها والأخذ بها على محمل الجد، لاسيما الورقة النقاشية السادسة كونها تمثل سياسة واضحة وركائز اساسية تدعو للتنوع والوسطية والاعتدال ومأسسة الحريات والتعبير والانفتاح على الآخر واحترام الرأي الآخر والابتعاد عن العنصرية والنزاعات والاحترام المطلق للقانون والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات ضمن ثوابت وطنية مهمة.

ووفق بدران فإن الورقة النقاشية السادسة طرحت موضوعات في غاية الأهمية لاسيما في هذه المرحلة الحساسة وعلى رأسها الدولة المدنية، كونها الأساس في حفظ حقوق المواطنين جميعا، وضمان حق الأقلية، وإعطاء حرية الديانات والعبادات وسيادة القانون واحترام الدستور ووضع الأمور في نصابها.

وبحسب الدكتور بدران فإن على الجميع أن يدرك أهمية سيادة القانون واحترام الدستور اللذين بغيابهما يصار إلى العبث في الحريات واحترام الرأي الآخر واللجوء للقوة والعنف عوضا عن النقاشات، وكذلك العبث في الديانات، وبروز الانتماءات الدينية والمذهبية المتطرفة، وكذلك الاجتهادات المختلفة التي تتعدى على الدستور وسيادة القانون، الأمر الذي يتطلب التعامل على أساس المواطنة وليس على أسس أخرى كالهويات الدينية.

وأشار إلى أن المملكة تمر بوضع اقتصادي صعب نظراً للظروف المحيطة، الأمر الذي يستوجب الأخذ بحديث جلالته عبر التركيز على الكفاءات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصولا إلى التنمية السياسية، إلى جانب الاستثمار في الشباب كونهم عماد المستقبل، مجدداً جلالته حديثه الدائم عن البطالة وإيجاد فرص العمل، التي لا تتأتى من توسيع الوظائف في القطاع العام وإنما من كفاءة التعليم الجامعي والبحث العلمي والتركيز على تخريج الريادة على غرار الدول التي ليس لديها ثروات طبيعية وإنما عقول بشرية، لفتح فضاءات واسعة أمام الشباب للابتكارات الجديدة، داعياً إلى ضرورة إعادة النظر لتطبيق ما قاله جلالة الملك فيما يتعلق بإعادة هيكلة التعليم من المراحل المبكرة وحتى الجامعة.

ونوه الدكتور بدران إلى أن الاستراتيجية التي دعا إليها جلالة الملك مهمة جدا لا بد من الجميع التقاطها، كونها تتضمن تمكين الشباب لحمايتهم من الأفكار المتطرفة المحيطة بالاردن حتى لا يكونوا فريسة سهلة لتلك الأفكار والمتطرفين.

«التربية»: امتحان واحد لـ «التوجيهي»

عمان - بترا - بموجب «نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لسنة ٢٠١٦ « الذي نشر بالجريدة الرسمية اخيرا فان مسار التعليم الثانوي الشامل ينقسم الى قمسين: مسار اكاديمي ويشمل فرعي الادبي والعلمي، والمسار المهني يشمل فروع الزراعي والصناعي والفندقي والسياحي.

وبموجب النظام فان الوزارة ستعقد كل عام دراسي امتحانا واحدا في المدارس الحكومية، ويبدأ في الاسبوع الاخير من شهر ايار، وستعقد امتحانا تكميليا واحدا يبدأ في الاسبوع الاول من شهر اب من نفس العام الدراسي للمشترك الذي لم يستكمل متطلبات النجاح في الامتحان العام.

ومنح النظام المشترك الذي لم يستكمل متطلبات النجاح في الامتحان العام، الحق في التقدم للامتحان التكميلي وبما لا يزيد عن ثلاث مرات.

ويصدر وزير التربية والتعليم، التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام النظام من حيث المواد والمستويات الدراسية المطلوبة للشهادة، والاجراءات الادارية المعالجة لمخالفة تعلميات الامتحان العام.

إشهار كتاب«تاريخ جامعة اليرموك وأحداثها»

عمان - الرأي - تنظم مؤسسة شومان في السادسة والنصف من مساء اليوم حفل إشهار كتاب د. كامل العجلوني الذي حمل عنوان «تاريخ جامعة اليرموك وأحداثها»

الكتاب، هو سرد لوقائع مدعمة بالوثائق والشهادات الشخصية الموثقة وتحليل لبعض أو معظم هذه الحقائق كما يراها الكاتب الذي عاصر وعاش وعمل في صنع الأحداث التي تخص جامعة اليرموك، ودورها في تحمل المسؤولية وما تحقق من إنجازات على المستوى الأكاديمي والاجتماعي، وأين كان بعض الإخفاق في الوصول إلى الهدف الأسمى الذي خطط له او أمل به القائمون على هذه المؤسسة.

الكتاب يشكل جزءاً مهماً من تاريخ التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية، لا غنى لأي باحث في تاريخ الأردن المعاصر وفي تاريخ التربية والتعليم العالي عنه.ويلقي أضواء على أحداث جامعة اليرموك سنة ١٩٨٦م، وصورة علمية وبروح موضوعية، ويجلو حقائق هذه الأحداث بعد أن غشتها سحب كثيفة من الغموض والتشويه.ومؤلف الكتاب، د. العجلوني، كتب في موضوعات اختصاصه الطبية باللغة الإنجليزية والدراسات الدينية – الطبية إلى جانب إنجازاته العلمية والأكاديمية، فهو الرئيس المؤسس لجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والرئيس المنشئ للمركز الوطني للسكري والغدد الصم والوراثة.

حضور منتدى عبدالحميد شومان أنتم على موعد مع حفل إشهار الكتاب الساعة ٦:٣٠ مساء الإثنين الموافق ٢٠١٦/١٠/١٧، بمشاركة وشهادات الأساتذة: د. فايز الخصاونة، د. هند أبو الشعر، ود. علي محافظة، فيما يرأس الجلسة الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت.

.3

"المعلمين" تستنكر استدعاءات منتسبيها للحكام الإداريين

عمان – الغد - استنكرت نقابة المعلمين "سلسلة استدعاءات يومية لمنتسبيها لدى الحكام الإداريين في معظم محافظات المملكة، وذلك إثر تعبيرهم عن رأيهم حول حقوقهم المهضومة، وقضية المناهج".

وقالت النقابة، في بيان صحفي نشرته على موقعها الإلكتروني أمس، إن "الزملاء يعبرون عن رأيهم الوطني الحر، بكل مسؤولية وأمانة، وبكل احترام للقانون، ويرفضون أشكال التعبير المخالفة للقانون من تعطيل للدوام أو حرق للكتب، ويمارسون دورا وطنيا وتربويا تاريخيا كجزء من الشعب الأردني الذي يرفض التعديلات التي مست مناهجنا، وألحقت ضررا كبيرا بشرائح المجتمع الأردني وهددت ثابتا من الثوابت الوطنية".

وأكدت رفضها كل "أشكال التهديد لأمن المعلم النفسي والعائلي والوظيفي، والمساس بكرامته، وأسلوب الترهيب والاستدعاء المخالف لأبسط حقوق الإنسان في الرأي والتعبير، مطالبة بوقف "الإجراءات المهينة فورا، والحفاظ على كرامة المعلم الأردني".

وقالت بأنه "سيكون لنا موقف في نقابة المعلمين بحال استمر الأمر على ما هو عليه من دعوة الزملاء والتضييق عليهم".

.4

تربويون: "التربية" لم تستطع تعزيز قيم المواطنة

آلاء مظهر
Alaa.mathher@alghad.jo

عمان – أكد تربويون أن وزارة التربية والتعليم، لم تتمكن في العقود الماضية، من إرساء مفاهيم سيادة القانون، وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة، والنأي بالطلبة عن الانتماءات الفردية.

وجاءت تأكيدات التربويين الذين تحدثوا لـ"الغد" في نطاق، تعليقهم على الورقة النقاشية السادسة التي كتبها جلالة الملك عبدالله الثاني ونشرت أمس.

وبينوا أن الورقة، تناولت قضايا تمس حياة المواطن، فجلالته شدد فيها، على سيادة القانون وتجذير واقع الدولة المدنية، لافتين إلى أهمية مضامينها، وأساس تطبيقها ينطلق من الوزارة.

ولفتوا إلى أن سيادة القانون، تتبلور بتطبيق قوانين مدرسية سوية، فإذا تعود الطلبة عليها، ورأوا أن تطبيقها عادل وحازم، فسينتج جيل يحترم القانون، مشيرين إلى أن المناهج المتعلقة بالجانب الاجتماعي والثقافي والانساني والمواطنة، موضوعة على نحو عقيم وممل وتخلق رد فعل عكسي لدى الطلبة.

وزير التربية والتعليم الأسبق فايز السعودي، قال "بعد قراءتي للورقة الملكية، وما تضمنته عن سيادة القانون والدولة المدنية، وما تمتلكه من معطيات ومضامين هامة، نجد أن الوزارة هي الأساس في ذلك".

وبين السعودي أن "الوزارة بكل مؤثراتها ونظامها التعليمي ومناهجها وممارساتها اليومية، لم تتمكن من تأهيل الطلبة لاحترام القانون والآخر، ولم تعزز قيم الانتماء والمواطنة، ما يؤشر إلى مشكلة في نظامنا التعليمي".

وأشار إلى أن "سيادة القانون تبدأ بتطبيق قوانين المدرسة، على ألا يستثنى أحد، أكان المدير أو المعلم قبل الطالب، ما يقتنع به ويحترمه ويطبقه".

وقال السعودي "أعتقد بأنه عندما نصل الى مستوى فهم ما يتحدث عنه جلالة الملك، فستشكل المدرسة نظاما اجتماعيا مصغرا، واي ممارسة تظهر فيها، تكون ذات أثر على شخصية الطلبة".

وفيما يتعلق بالقيم والاتجاهات، أوضح السعودي أن "مناهجنا الدراسية تخلو منها تماما، فحينما يكون هناك قيم في الكتاب المدرسي، ويتمثلها المعلم والمدير، فأعتقد بأن الطالب سيكتسبها، ما يراكم الايجابي منها لديه، لتمتزج مع قيم الأسرة، لتصبح منظومة قيم يحملها الطالب، وتكون مواطنا صالحا داخل وخارج المدرسة".

واضاف ان "الأوراق النقاشية، لا تترجم بوضوح في نطاق المؤسسة التربوية، أو عبر أنظمة، تساعد على بناء شخصية الانسان في الاطار التعليمي التربوي"، لافتا إلى أن جلالة الملك، يركز على المواطنة الصالحة وسيادة القانون واحترامه، والانتماء، وأساسه احترام الآخرين، وهذا الأمر غير موجود الآن.

وأشار إلى أن الورقة جاءت في وقت مناسب وعلى وزارات التربية والتعليم والثقافة والتنمية الاجتماعية والتنمية السياسية والأوقاف، الاهتمام بمضمونها، واغراد مجموعة مؤثرات ومناهج فرعية او رئيسة، تساعد على بناء شخصية الطفل والمواطن، ليواكب معطيات هذه الورقة وما تتضمنه من رؤى.

الخبير التربوي ذوقان عبيدات، قال "من الصعب تحليل الورقة الملكية بنظرة سريعة، فهي تهج احتوى على فلسفة ونظرة مستقبلية، تنطلق من واقع مؤلم، والتحليل العلمي يحتاج الى دراسة متأنية، ولكن رد الفعل السريع، يشير إلى أن الأردن يواجه تحديات".

وأشار عبيدات إلى أن هذه التحديات، لا يهتم بها أحد للأسف "فاذا كان لدينا مؤسسات للتربية والشباب والاوقاف، فلماذا لم تقم اي منها بواجبها في بناء الطلبة والشباب، ولماذا ننتظر جلالة الملك حتى يشخص المشكلة ويدعو للحلول، ولا تبادر تلك المؤسسات بالحلول؟".

وتساءل "من خلق الكراهية والعنف والتهديد، ومن جعل الاردن الآمن المسالم الوسطي المعتدل، لا يتحدث سوى بلغة القتل والكراهية والغاء الآخر، علما بان المواطنة كما وصفها جلالة الملك، هي التنوع والعدالة والكرامة والمساواة؟".

وأوضح عبيدات أن "عمق المشكلة يتطلب التفكير في اوضاعنا، وعلينا ان نبحث عن حلول مثل وقف المحسوبية والمحاصصة في تعيين مسؤولي وزارات الشباب والأوقاف والتعليم، وان تكون معايير التعيين؛ الجرأة والشجاعة والوعي، والفكر والنظرة الشاملة للأمور، والإدارة الاصلاحية، وان يكون التعيين في موقع المسؤولية الشبابية التربوية الدينية، بناء على ملف المعين وتاريخ انجازاته ونضالاته في مجال تحصصه".

وأكد وجود نهج وطني تربوي، له ابعاده الاعلامية والدينية والشبابية، تتحدد معالمه في نطاق الدولة المدنية، ما يتطلب تشكيل هيئة توجيه وطنية، تضع هذا النهج وتحدد معايير الدولة والمواطنة ومتطلبات سيادة القانون ومعايير حقوق الانسان في الدولة المدنية، ومحاسبة كل من يخرج على هذه المعايير.

وأشار إلى أهمية تحديد الاخلاقيات العامة والمهنية والشخصية المنسجمة مع متطلبات الدولة المدنية، وبناء منهج المواطنة في التربية والشباب والاعلام، عبر مواطن يفكر ويتأمل ويتفحص المعلومات وينتقدها، ويحترم الآخر، ويقبل بالتنوع في مختلف مظاهره، ويحترم القانون ويرفض العنف في حل المشكلات.

بدوره، قال وزير التربية والتعليم الأسبق وليد المعاني، إن الورقة تركز على سيادة القانون في أكثر من جملة وفقرة، كما تركز ايضا على التعددية وقبول الآخر، ودور الشباب في المستقبل، وهي تأتي في إطار المواطنة.

وأضاف المعاني أن ورقة جلالة الملك لم تأت من فراغ، وانما هي بناء ملاحظات لمسها الفترة الماضية، فجعلته الاول في تقديم وطرح المشكلة، ليظهرها أمام الناس، لأن هناك متعامين عن وجود مشكلة، وبالتالي فإن جلالة الملك يؤكد وبدون لبس، أن سيادة القانون هي الفيصل.

واشار الى ان المنظومة الاخلاقية والقيمية بين الناس، هبطت الى مستوى متدن، لدرجة اصبح فيها الشخص السوي الذي يتصرف بأدب وأخلاق، مخطئا، والشخص العنيد يأخذ القانون بيده، وعليه يجب العودة للمنظومة القيمية.

وأكد المعاني ان جلالة الملك، تطرق في ورقته الى الواسطة والمحسوبية وظلم الناس في قضايا عدم أخذ الحقوق، فجلالته يدعو لسيادة القانون والعدالة الاجتماعية والمساواة، وقد آن الأوان لأن يأتي نوع جديد من الاشخاص، ليحلوا مكان السابقين والحاليين، ممن يمتلكون مؤهلات أخلاقية قيمية عالية.

ولفت الى ان مناهج التربية، وفيما يتعلق بالموضوع الاجتماعي والثقافي والانساني والمواطنة، موضوعة على نحو عقيم وممل، يخلق ردود فعل عكسية، وفي الجامعات ادرج كتاب التربية الوطنية، وهو عبارة عن مجلد ضخم من الكلام المصفوف، ويجب الآن أن نعود للأساسيات، فاذا لم يمارس المعلمون وأساتذة الجامعات المواطنة الحقة أمام الطلبة فكيف سيعلونها.

ودعا المعاني لادخال طريقة معيشة وتفكير وتصرف الى مناهج التربية، تغرس في الطلبة، وتعلمهم من اذا يتآلف الوطن، وأن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات، ولا يجوز ان يكون الاستاذ محابيا و يعلم المساواة، ويجب أن يبدأ المربون بأنفسهم، في عملية الاصلاح والعدالة والمساواة واحترام القانون، فتطبيق هذه الأمور بين الناس، تجعلك تحب البلد.

«الأردنية» تكرم أكاديميين من كلية التمريض لحصولهم على جوائز عربية

□ **عمان** – كرّم رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عزمي محافظة الدكاترة انعام خلف وأيمن منصور وأحمد ريان من كلية التمريض بالجامعة، لحصولهم على جوائز من الجمعية العلمية لكليات التمريض العربية لعام ٢٠١٦.

وأكد محافظة أن هذا التكريم يأتي اعترافا من الجامعة بأهمية الأبحاث المتميزة التي قدمها الفائزون بغية إيجاد حلول لتحديات تواجه الحقل الصحي وتحديداً مهنة التمريض، لاسيما وأن هذه الجائزة التي منحت لهم لقاء تميزهم في العمل والبحث وتعد إضافة متميزة أخرى في مسيرة الكلية الحافلة بالإنجازات، وأنها ليست إلا دليلاً آخر على تميز البحث العلمي الذي وصلت إليه مهنة التمريض في الأردن.

بدورها، هنأت عميدة الكلية الدكتورة منار النابلسي الفائزين، معبرة عن فخرها بهذا الإنجاز الذي يؤكد رقي مستوى أبحاث أعضاء هيئة التدريس ومساهمتهم الفاعلة في قيادة مهنة التمريض إلى أرفع المستويات التي من شأنها أن تخدم هذا القطاع وترتقي به في مجالاته كافة.

ولفتت إلى أن جائزة أفضل بحث لعضو هيئة تدريس جاءت من نصيب الدكتورة انعام خلف، فيما حظي منصور بالفوز بجائزة تكريم الأساتذة نظير الأعمال المتميزة، وحاز ريان على جائزة أفضل اطروحة دكتوراه لهذا العام.

وعبّر الفائزون عن سعادتهم بنيل هذه الجوائز التي تعد واحدة من الركائز الأساسية للجمعية العلمية لكليات التمريض العربية لضرورة تشجيع التميز في التعليم الأكاديمي والمجالات السريرية والوصول إلى جودة عالية من الرعاية التمريضية، مؤكدين أن هذا الفوز سيكون حافزا لهم لمزيد من التقدم والرفعة والتميز في هذه المجالات وغيرها.

من جانبه، أوضح الأمين العام للجمعية العلمية لكليات التمريض العربية الدكتور لؤي أبو شحرور أن الهدف من تأسيس الجمعية هو دعم الكليات والأقسام والمعاهد العليا في إعداد الممرضين/الممرضات القادرين على خدمة مهنة التمريض وأمتهم العربية وتحقيق تطلعاتهم بجميع الوسائل المشروعة.(بترا)

7. الوفيات

- عدنان محمد حسن القباني – أم السماق

- سناء جميل محمود مغربي– صويلح

- بلقيس مصطفى دعديس كريشان – معان

- اوجني ابراهيم اسحق ابو حلقه – الزرقاء

- عفاف بدري الشرع – البارحة

- حنان حسين ابو دوش – الكرك